



**Media Contacts
(Berlin):**

Sarah Tyler
Tel: +49 30 3438 2019
press@transparency.org

(London):

Jana Kotalik/Susan Côté-Freeman
Tel: + 44 20 7981 0347

Jeff Lovitt (mobile): +49 162 419 6454

<http://www.transparency.org>

Otto-Suhr-Allee 97-99
10585 Berlin, Germany
Tel: +49-30-3438 2061/19
Fax: +49-30-3470 3912

FOR PRESS: to request a review copy of the *Global Corruption Report 2003* or to view the report electronically, contact gcr@transparency.org or visit www.globalcorruptionreport.org

يعلن التقرير العالمي للفساد لعام 2003

أن الفاسدين يفرون ويختبئون من الصحفيين وكاشفي أعمال الفساد الشجعان

يسلط التقرير العالمي للفساد الضوء على الوصول إلى المعلومات، ويعرض الأسباب الجذرية التي تستوجب إحداث إصلاحات في إدارة الشركات بعد فضيحة شركة «أنرون»

لندن، 22 كانون الثاني/يناير عام 2003: كتب بيتر آيغن، رئيس منظمة الشفافية الدولية، في مقدمته للتقرير: «... لم يعد الفاسدون يجدون أماكن للاختباء. وهذا هو فحوى موضوع التقرير العالمي للفساد لعام 2003». صدر التقرير في 23 كانون الثاني/يناير عن مؤسسة «بروفایل بووكس»، (Profile Books) بعد أن أعدته منظمة الشفافية الدولية، وهي المنظمة غير الحكومية الرائدة في مكافحة الفساد. ويضيف آيغن: «حرية الاطلاع على المعلومات لا تكفي. فحتى ولو كانت المعلومات تتميز بالدقة والاحتراف، فإن الفساد سوف يستشري بغياب مراقبة وسهر وسائل الإعلام والصحفيين المحققين وكاشفي أعمال الفساد».

منحت منظمة الشفافية الدولية جائزة النزاهة إلى كارلوس كاردوسو بعد وفاته. وهو صحفي من الموزامبيق تم اغتياله في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000 بينما كان يحقق في أكبر عملية تزوير مصرفية في تاريخ البلاد. وبدأت محاكمة مرتكبي الجريمة في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 واعترفوا بأنهم قاموا بعملية الاغتيال بناء على أوامر صادرة من نجل رئيس الجمهورية. كانت محاكمة تاريخية ولقيت بـ «محاكمة القرن»، لكن الأمور توقفت عند هذا الحد بعد تهديد هيئة الادعاء بالقتل وسط ادعاءات بالرشوة وتبييض الأموال.

قلَّ عدد الصحفيين الذين تمَّ اغتيالهم في مناطق النزاع والقتال عام 2002، لكن ذوي السلطة والنفوذ استمروا بتهديد الصحفيين الذين يحققون في أعمال الفساد. فقد تمت عمليات اغتيال لصحفيين في بنغلادش وكولومبيا وجزر الفيليبين وروسيا أثناء عملهم على قضايا الفساد. وفي هذه الأثناء، انتزع كاشفو أعمال الفساد اعترافاً عالمياً وذلك في عام 2002 عندما تم تكريم سينثيا كوبر من شركة «وورلدكوم» وكولين راولي من الـ «أف.بي.آي.» (مكتب الاتحاد الفيدرالي للتحقيق) وشيرون واتكنز من شركة «انرون» حيث اختارتهم مجلة «التايم» شخصيات العام 2002.

يضمّ التقرير العالمي للفساد لعام 2003 ستة عشر تقريراً من مختلف المناطق في العالم، تعالج قضايا الفساد والتطورات السلبية التي جرت في مختلف أنحاء العالم، كما وتقدم بعض الحلول أو الإصلاحات العملية. وهذا الكتاب هو الثاني في سلسلة تحوي تقارير سنوية حول قضية الفساد في أرجاء العالم، وفيه مجموعة من المقالات عن الوصول إلى المعلومات، وقسم الأبحاث والبيانات. ويحتوي التقرير مساهمات من شخصيات بارزة ك: رون نوبل، الأمين العام في الأنتربول، وإيفا جولي

التي منحتها منظمة الشفافية الدولية جائزة النزاهة عام 2001 تقديراً لشجاعتها كقضية تحقيق في قضية الفساد «ألف - أكيوتين» في فرنسا.

الوصول إلى المعلومات مسألة حيوية للحماية من الفاسدين

كتب جيرمي بوب، المدير التنفيذي لمركز الأبحاث والإبداع التابع للشفافية الدولية في التقرير العالمي للفساد لعام 2003: «إن المواطنين بحاجة إلى أن يطلعوا على المعلومات التي تقيها الحكومة بحوزتها كي يستطيعوا ممارسة حقهم في ما يتعلق بكل جانب من جوانب أمورهم المعيشية والحياتية. وبدون هذا الحق، فهم معرضون للوقوع ضحية الفساد».

يبدو أن الإلحاح بالمطالبة بالحصول على درجة أكبر من المعلومات بات ظاهرة يشهدها العالم بأكمله. وكما كتب طوبي مندل، مدير برنامج القانون في المنظمة غير الحكومية (المادة 19) في التقرير: «تدل التجارب على أن النصوص الدستورية ليست كافية للحصول على الحق في الوصول إلى المعلومات فعلياً. فالأمر يتطلب تطبيق القانون. فقد تبنت دول كثيرة في أنحاء العالم هذا القانون عام 2000 ومنها البوسنة والهرسك وبريطانيا وقيرغيزستان وبولندا وأفريقيا الجنوبية، كما يعاد النظر في مسودة القانون في غواتيمالا والهند وأندونيسيا ونيجيريا».

القيام بحملة لتحقيق شفافية في الموازنة

عام 2002، قامت الفروع المحلية للشفافية الدولية بحملة تدعو فيها إلى حق نيل حرية المعلومات في ألمانيا ولبنان والمكسيك وباناما وبلدان أخرى. وانضمت الشفافية الدولية إلى الحملة التي تحمل شعار «صرح عن مدفوعاتك»، ومارست ضغوطات كبيرة على أصحاب شركات النفط وقطاع التعدين للإفصاح عن قيمة الضرائب المدفوعة إلى الحكومات التي يسيرون أعمال شركاتهم على أراضيها مثل أنغولا. وتطالب الشفافية الدولية والمنظمة غير الحكومية «المشاهد العالمي» (Global Witness) المؤسسات القانونية كلجنة المال والخزينة في الولايات المتحدة ولجنة سوق المال بفرض هذا الشرط للإنخراط في الأسواق المالية والبورصة.

في العالم النامي، تطالب الهيئات المانحة والمجموعات المدنية وبالبحاح، في كشف تام للميزانية وفي سن قوانين صارمة للحد من الفساد والقضاء عليه. وفي التقرير العالمي للفساد لعام 2003 يكتب بيتر آيغن: «ليس هناك من مهاودة من قبل الهيئات المانحة التي زادت هذه السنة مطالبتها في مكافحة الفساد. ويجب أن تطالب أيضاً بوجود تزويد منظمات المجتمع المدني بكل المعلومات المتعلقة بكيفية صرف الأموال وبالتثبت من أن الأموال الممنوحة تنفق على المؤسسات والأفراد المحتاجين إليها كالمدراس والمستشفيات»؟

وبالنسبة إلى جيرمي بوب فإن: «... في كثير من الأحيان يدعمون المانحون الأجهزة السرية بالقروض والمساعدة بعيداً عن أعين المواطنين الذين من المفترض أن يتلقوا تلك المساعدة. وفي بعض الدول من المتوقع أن يطلع هؤلاء المواطنين على مجريات الأمور وأن يعلموا بالتفصيل بأمر القروض التي سلبها منهم قادتهم ورؤسائهم السابقين رغم معرفة المانحين بهذا الأمر وسكوتهم عليه».

وتفقد الفروع المحلية للشفافية الدولية في أفريقيا حملة لإعادة الأموال التي اختلسها الديكتاتورون السابقون والتي أودعوها في حساباتهم المصرفية في لندن وزوريخ ونيويورك وليشتنشتاين. و«في السنة الماضية»، يقول بيتر آيغن: «شهد النيجيريون استعادة أموال اختلسها الدكتاتور السابق ساني أباشا تقدر قيمتها بـ 1.2 مليار دولار أميركي. ولكن هذا الإنجاز استوجب إسقاط تهمتي السرقة وتبييض الأموال عن نجل أباشا وأحد شركائه في العمل».

التنظيف بعد فضيحة شركة «أنرون»

«يشير آيغن إلى أدلة تدل على بدء الشركات الكبرى بالقيام بعملها بأمانة بعيداً عن سلوك الطرق الملتوية. فيقول: «يشير معيار الشفافية الدولية المتعلق بدفاعي الرشوة عام 2002 إلى أن نسبة أعمال الرشوة في شركات كبرى في الدول الصناعية أقل من تلك الصادرة عن الدليل نفسه

في عام 1999. ومع أن شركات بريطانية وأميركية شددت عن القاعدة، بات من المؤكد لشركات عمل عديدة أن منع الرشوة له جدواه للاقتصادية العالية».

ويرى المدير المالي التنفيذي للشفافية الدولية، جيرمن بروكس، أن هناك حاجة ماسة للقيام بالإصلاحات وتغيير القوانين في مجال البيع لتحسين إدارة الشركات. فباعتقاده: «يجب أن تكون الهيئة العليا للشركات من مديرين يتمتعون باستقلالية حقة، وعلى هؤلاء أن يتأسوا لجان تدقيق ويجب أن يتم الكشف على جميع تعويضات ومكتسبات المديرين وأن تدرج في البيانات المالية، وأن يجري تصويت منفصل أو إفرادي في كل اجتماع سنوي عام. ومن المستحسن أن توافق اللجان على تحويل الأعمال التي لا تتعلق بالتدقيق إلى المدققين أيضاً».

ويختم بروكس قائلاً: «وإذا رغب المدققون في تجنب القيام بعمليات تدقيق دورية ومنتظمة يجدر بهم على الأقل أن يعينوا أو يضعوا معايير للمراجعات المستقلة عن أعمالهم بعد القيام بدورة التدقيق الداخلية وأن تدعم النتائج بالوثائق والمستندات. ولكن حتى الآن لم تفرض أي دولة مثل هذه المطالب والشروط. وعلى المدققين أن يبرهنوا على مراجعتهم نهج وكلائهم في مكافحة الرشوة وتقديم توصيات واقتراحات لتحسين هذا النهج».

وتقترح منظمة الشفافية الدولية تبني أنظمة سلوكية وبرامج للالتزام بهذه الأنظمة. كما تقترح أيضاً وجوب وضع التفاصيل المتعلقة بتطبيق الأنظمة ومراقبتها من خلال التقارير السنوية. ويجب أن تشتمل هذه الأنظمة على وضع قوانين لمكافحة الرشوة محلياً ودولياً. ولهذا الغرض، فإن الشفافية الدولية وضعت مبادئ الأعمال ضد الرشوة مع شركات (بريتيش بتروليوم) و(جنرال إلكتريك) و(شل) و(تاتا). وتشمل هذه المبادئ أيضاً برامج تدريب وتوجيه جميع الموظفين بطريقة يضمن من خلالها أمراً واحداً: ألا وهو التخلص نهائياً من الرشوة، مباشرة كانت أم غير مباشرة.

«إنها أول منظمة تحاول رسم خريطة مكافحة الفساد عالمياً. وهي كدليل سياحي وسط غابة من المعايير والممارسات، وذلك في مختلف الدول في العالم».
صحيفة «الغارديان»
(المملكة المتحدة) في 16 تشرين الأول / أكتوبر
تعليقاً على صدور التقرير الأول عن الفساد العالمي.